

فهم الصراع على السلطة داخل العائلة السعودية المالكة (1953-2017)
The struggle for power within the Saudi royal family (1953-2017)



الدكتور/ إلياس ميسوم^{1,2}

¹ جامعة وهران 2، (الجزائر)

² المؤلف المراسل: missoum.ilyes@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2020/06/19 تاريخ القبول للنشر: 2020/11/14 تاريخ النشر: 2020/12/28



مراجعة المقال: اللغة العربية: أ. د. / الحبيب بوزوادة (جامعة معسكر) اللغة الإنجليزية: أ. / أنوار الناصر (العراق)

ملخص:

تحاول هذه الدراسة بحث العائلة الحاكمة في المملكة العربية السعودية والتعرف على سيرورتها، وتاريخها، ومجموع التحولات التي شهدتها، وبالأساس الدور الذي لعبته باعتبارها فاعلاً غير رسمي في عملية صنع القرار، كما تصبو إلى تحليل أدائها السياسي من زاوية سوسيو-سياسية والعوامل المرتبطة بشروط تعيين الملك السعودي أو ولي العهد، ولو على سبيل الاحتمال أو الترشيح. من جهة. ومن جهة أخرى تحاول الدراسة الكشف عن الصراعات الموجودة داخل هذه العائلة الكبيرة، وعن صراع الأجنحة داخل البيت السعودي في كل مرحلة من مراحل الحكم، وهذا ضمن تسلسل الملوك السعوديين بعد الملك المؤسس، أي منذ تولي ابنه سعود بن عبد العزيز حكم المملكة إلى غاية مجيء الملك سلمان.

الكلمات المفتاحية: العائلة الحاكمة؛ آل سعود؛ المملكة العربية السعودية؛ عملية صنع القرار؛ النظام السعودي.

Abstract:

The study attempts to shed light on the process of decision making and the history of the ruling family in Saudi Arabia in order to understand it from a socio-political perspective, its transformations and the fundamental role it plays as an informal actor in the political decision-making process. The study attempts to analyze the political performance of this power and to disclose the different hidden factors and strategies behind the appointment of the King of Saudi Arabia or the Crown Prince.

On the other hand, the study attempts to show several complex conflicts inside this large family and its limits, as well as the struggle between wings after the era of the founder King Ibn Saud; precisely, the period between the succession of his son Saud bin Abdulaziz, until the King Salman's rise to power.

Key words: Royal Family; Al Saud; Saudi Arabia; Decision Making Process; the Saudi System.

مقدمة:

يُعد الصراع ظاهرةً إنسانيةً قديمة وجدت منذ وجد الإنسان؛ السبب الرئيسي فيه راجعٌ غالبًا لتضاد المصالح بين البشر أو نتيجة لاختلاف الرؤى أو التصورات بينهم. وينظر للصراع في الأدبيات المتخصصة باعتباره ظاهرةً ديناميكيةً متناهية التعقيد تختلف عن المنافسة من حيث الهدف، إذ تسعى إلى إحداث أو إلحاق الضرر المادي أو المعنوي أو كلاهما معًا بالآخرين، وتتميز الظاهرة الصراعية أيضًا بأنها إرادية بحيث تُعتبر تنازعًا للإرادات (مقلد، 1982، ص 213). ولعل أكثر الصراعات تعقيدًا وجدّة تلك القائمة حول امتلاك السلطة والنفوذ، خاصةً إذا كان التوصل إلى هذه السلطة غير مؤسسٍ على آليات واضحة ومتفق عليها، إذ تصبح كل الطرق والوسائل مباحةً ومشروعة.

وتُعتبر الأنظمة الملكية الوراثية أنموذجًا جيّدًا لدراسة الظاهرة الصراعية حول السلطة بين أفراد الأسرة الواحدة. إذ يخبرنا التاريخ السياسي للدول والممالك عن تلك الصراعات العائلية التي وصلت في الكثير من الحالات إلى الحرب والتصفية الجسدية. والحقيقة أنّ هذه الظاهرة في وقتنا المعاصر وإن خفت باعتبار الأنظمة الوراثية أصبح تُشكّل استثناءً في العالم إلا أنّ هذا لا ينفي استمرارها، ولعل أهم أنموذجٍ لها في وقتنا المعاصر هو المملكة العربيّة السعودية بحيث تُعد المملكة من النُظم السياسيّة القليلة في العالم التي مازالت تستند بشكل رئيسي على العائلة في تسيير الشأن العام. كما أنّها على عكس الأنظمة الملكية المطلقة الأخرى ك: المغرب الأقصى أو الأردن مثلاً لا تملك خطأً واضحًا لعملية انتقال السلطة، بل تتعمد جعله أمرًا مفتوحًا وشأنًا عائليًا خاصًا. يخلق هذا الأمر الكثير من التنافس بين مجموعة كبيرة من الأمراء التواقين إلى الحكم وفي نفس الوقت ارتباكًا في عملية صنع القرار وكذا سياسات الدولة.

من هذا المنطلق، تحاول هذه الورقة الإجابة تساؤلٍ مفاده:

على أي أساس يقوم الصراع على السلطة داخل العائلة السعودية المالكة؟

ولأجل هذا الغرض قسّمنا هذا البحث إلى محورين أساسيين: الأول، يتضمن نبذة عن عائلة آل سعود من حيث النشأة، إضافةً إلى أهم التحولات التي عرفتتها هذه العائلة، أمّا المحور الثاني، فيتعلق بصراع الأجنحة داخل البيت السعودي الحاكم (آل عبد العزيز)، وهذا منذ تولي سعود بن عبد العزيز حكم المملكة إلى (1953) غاية مجيء الملك سلمان (2017). في حين تضمنت الخاتمة ما خلصنا إليه من استنتاجات ونتائج تتعلق بالدراسة وأهدافها.

أمّا، فيما يخص المناهج المستخدمة في هذه الدراسة، فقد اقتصرنا على ثلاثة مناهج أساسية، ويتعلق الأمر بكل من: المنهج الوصفي التحليلي، منهج دراسة الحالة، والمنهج التاريخي. علاوة على ذلك، كانت نظريات الصراع بصفة عامة سندًا للباحث في فهم دوافع الصراع بغية إسقاطها بما يتناسب مع الموضوع، هذا إضافةً إلى التحليل الخلدوني، ونظرية صنع القرار. كما اعتمدنا كدراسات سابقة على بعض أعمال كل من الباحثة السعودية مضايي الرشيد، على غرار كتاب، تاريخ العربيّة السعودية بين القديم والحديث، مأزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين؛ والباحث جوزيف أ.

كشيشان (Joseph A. Kéchichian)، والذي له عدة كتب مرجعية حول عملية انتقال السلطة في الخليج والسعودية، أهمها: كتاب: الخلافة في العربية السعودية، الصادر عن: دار الساقى (2003)، وكتاب: السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية (الجزء الثاني)، الصادر عن دار نجيب الريس للنشر والتوزيع (2013). هذا فضلاً عن دراسات الباحث الأمريكي سايمون هندرسون (Simon Henderson)، مدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن، والمتخصص في شؤون الطاقة والدول العربية المحافظة (الملكية) في الخليج العربي - الفارسي.

المحور الأول

آل سعود: التاريخ والتطور

لم تكن شبه الجزيرة العربية إلى غاية الاتفاق التاريخي المشهور بين المحمديين، بن عبد الوهاب، وابن سعود تعرف شيئاً عن آل سعود، بيد أن التحالف بين الديني والسياسي مكن آل سعود من أن يدخلوا التاريخ ويتحولوا إلى أحد أشهر العوائل التي حكمت المنطقة. كان آل سعود قبل هذا معروفين باسم آل مقرن. هاجروا إلى الدرعية، وهي قرية صغيرة تبعد حوالي 20 كيلومتراً عن الرياض أين تمكن فيما بعد أحد أفراد آل مقرن، وهو سعود بن محمد بن مقرن أن يكون رئيساً لها وحاكمها المحلي عام 1720 بعد أن ورث الحكم عن ابن عمه زيد بن مرخان. وبعد أن قُتل سعود استلم الحكم من بعد ابنه محمد بن سعود (1710-1765 م) عام 1726 أو 1727. هذا الأخير الذي بدأ معه تاريخ الأسرة الحقيقي (الغادري، [د. ت.].، ص 19). على الرغم مما قيل عن سلطاته التي كانت محدودة جداً خارج نطاق الدرعية، بيد أن رئاسته ونفوذه من المرجح أنه اكتسبها أيضاً نتيجة مواهبه الخاصة وبُعد نظره. حيث استطاع أن يتلقف محمد بن عبد الوهاب (1703-1791) ودعوته الوهابية، ويقوم معه التحالف المشهور الذي مكنه من السيطرة على منطقة نجد ابتداءً من عام 1744م، بعدما رفضه أو تخوف منه بعض الزعماء القبليين (عثمان بن معمر) الأكثر قوةً، والذين اتصل بهم بن عبد الوهاب قبل التحاقه بمحمد بن سعود.

ويشير المؤرخ الوهابي ابن بشر في ذكره لنسب آل سعود أن جداهم الأكبر واسمه: مانع المريدي كان مسكنه في منطقة اسمها الدرعو من نواحي القطيف ثم هاجر منها بدعوة من شخص يدعى ابن درعم إلى الدرعية واستقر فيها (الحنبلي، 1983، ص 13). أما موقع وزارة الخارجية السعودية، فقد أورد أن نسب الأسرة السعودية يرجع إلى بني حنيفة البكرية الوائلية، وبنو حنيفة هم أبناء: حنيفة بن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دُعبي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان (موقع وزارة الخارجية السعودية). وأشار الملك الحالي سلمان في مقال نشره قبل عقد من الزمن حول نسب آل سعود أنهم ينحدرون من عشيرة المردة / قبيلة المصاليخ من عنزة حلفاً ومن بني حنيفة من بكر بن وائل نسباً (بن عبد العزيز، 2008). بيد أن علاقة آل سعود بعنيزة

(قبيلة عنزة) تبقى موضع شك عند العديد من الباحثين لعدم وجود مصدر تاريخي يُشير إلى قيام هذه القبيلة بدور في توسعهم اللاحق في الجزيرة العربية (الرشيد، 2002، ص 21).

ما يهمني في هذا السياق، ليس البحث في نسب وأصول هذه العائلة وإنما كيف استطاعت هذه العائلة أن تفرض نفسها بدون غطاء قبلي مهم يدعمها ولا قوة بشرية ولا حتى قوة اقتصادية؟ فالدرعية في القرن الثامن عشر لم تكن سوى مُستوطنة صغيرة في نجد، سكانها خليطٌ من الزراعيين والتجار والحرفيين وعلماء الدين الصغار والعبيد، حتى أن بعض المصادر التاريخية قالت إن عدد البيوت في هذه المستوطنة لم يكن يزيد عن سبعين بيتاً (الرشيد، 2002، ص 21). الجواب المرجح، أنه لولا الدعوة الوهابية التي أحضرتها محمد بن سعود لما استطاعت هذه العائلة أن تكون كما هي، لكن يجب ألا ننسى أيضاً أن ما ميّز عائلة آل سعود وجعلها تنجح وتستمر أنها لم تكن مرتبطة بأية قبيلة بدوية معروفة في شبه الجزيرة العربية ما أتاح لها أن تلعب دور الوسيط بين مختلف الشرائح الاجتماعية من حضر وبدو (الرشيد، 2005، ص 39).

بالعودة للتاريخ السياسي لآل سعود نجد أنهم أسسوا حتى الآن ثلاث دول، ونجحوا إلى حد كبير في إعادة بعث دولتهم بعد سقوطها في مناسبتين. ظهرت أول هذه الكيانات الدولانية السعودية في منطقة نجد في القرن الثامن عشر، وعرفت تاريخياً باسم إمارة الدرعية، التي حكمها محمد بن سعود كأول أمير سعودي إن صح التعبير. استمرت هذه الدولة لأكثر من نصف قرن (1744-1818) وتداول على حكمها ثلاثة أمراء إلى جانب محمد بن سعود. أما عملية انتقال السلطة آنذاك فكانت تتم غالباً بطريقة عمودية من الأب إلى الابن البكر، أين تولى الحكم بعد بن سعود، الذي حكم من عام 1744 إلى غاية عام 1765 ابنه عبد العزيز (1765-1803)؛ ثم خلفه سعود بن عبد العزيز آل سعود (1803-1814)؛ وأخيراً عبد الله بن سعود آل سعود (1814-1818). في وقت تمكن فيه العثمانيون من إسقاط الدولة السعودية الأولى بقيادة إبراهيم باشا ابن محمد علي باشا قبل أن يستقل هذا الأخير بشكل رسمي بولاية مصر عن الدولة العلية.

أما الدولة السعودية الثانية فقد كانت محاولة لإعادة إقامتها مباشرة بعد سقوط الأولى على يد أحد أئمة آل سعود. هذه المرة على يد تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود، الذي ينحدر من الفرع الجانبي للعائلة الحاكمة (فاسيلييف، 2013، ص 213)، كان هذا في عام 1919، إلا أن الأمر لم يستمر طويلاً حيث لم يحتفظ بالحكم سوى سنوات قليلة وتوجب عليه أن ينتظر بعض السنوات الأخرى حتى يعود إلى سدة الحكم. تُعد هذه الدولة أضعف من حيث الاستقرار مقارنةً بسابقتها ولاحقتها بحيث عرفت عدة صراعات داخلية بين حكامها انعكست سلباً على كيان الدولة وكانت سبباً رئيسياً في سقوطها. في حين أن الأمر المُحدث فيها يكمن في تحولت عاصمة الدولة إلى الرياض بعدما كانت الدرعية.

كان الصراع داخل البيت السعودي كبيراً وظاهراً في هذه الدولة حيث تولى الحكم أزيد من عشر حُكام في مجموع عمرها الذي يقارب عمر الدولة الأولى أي من سنة 1819 إلى غاية عام 1891، وكان انتقال السلطة يتم عادةً بعد تصفية الأمير السابق إما بالقتل أو النفي بعد الحرب. ويعتبر الكثير من المؤرخين تركي بن عبد الله المؤسس الحقيقي للدولة السعودية الثانية، رغم أنه لم يكن ينتمي إلى الفرع

الحاكم الذي يلتزم بانتقال السلطة بطريقة عمودية (تابسيل، 2011، ص 109). والذي جعل الحكم في سلالة الابن الأكبر لمحمد بن سعود، عبد العزيز بن محمد مثلما كان الحال في الدولة السعودية الأولى. لكن تركي استطاع في النهاية بعث الدولة ومن تم نقل السلطة إلى جناح العائلة الفرعي، وهم الذين ينحدرون من سلالة عبد الله بن محمد سعود (فاسيلييف، 2013، ص 215).

في عام 1891، نتيجة لضعف الدولة السعودية الثانية وكثرة الخصومات بين أفراد آل سعود، استطاعت أسرة آل الرشيد أن تحل محلها، أين أنشأت إمارة حائل (1834-1921)، بينما اتجه جزءٌ مهمٌ من آل سعود إلى المنفى في الكويت. ومن هذه الأخيرة انطلق أحد أحفاد تركي بن عبد الله ليؤسس الدولة السعودية الثالثة، وهي لحد الآن الأهم والأكبر من حيث المساحة الجغرافية ومن حيث التنظيم من بين كل دول آل سعود، إذ أنّها استطاعت تطبيق مفهوم الدولة القومية لأول مرة في تاريخ المنطقة، قوميةٌ أطلق عليها اسم العائلة.

تأسست هذه الدولة بشكل رسمي وبالإسم المعروف حالياً أي المملكة العربية السعودية عام 1932 على يد عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود المعروف في الغرب باسم ابن سعود (Ibn Saud)، والمدعو أيضاً بالملك المؤسس. ومن عام 1902 إلى غاية الإعلان الرسمي عن المملكة عرفت هذه الدولة عدة تطورات وتوسعات، إذ بدأت مع استرجاع ابن سعود لعاصمة أجداده السابقة الرياض، والتي أقام فيها ما سُمي بإمارة الرياض، هذه الأخيرة شكّلت النواة الأولى للدولة السعودية الثالثة. ومع القضاء على دولة آل الرشيد في حائل عام 1921 تم تغيير اسم الدولة إلى سلطنة نجد، وابتداءً من عام 1926 تغلب السعوديون على الأشراف في الحجاز واستطاعوا بفضل هذا التوسع المهم تبديل التسمية السابقة بتسمية جديدة هي: مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، بقي الأمر على ما هو عليه حتى سنة 1932. أين تم الإعلان الرسمي عن الاسم الجديد للدولة السعودية الثالثة.

منذ أول دولة للسعوديين إلى وقتنا الحالي تضخمت أسرة آل سعود بصفة عامة والأسرة الحاكمة (آل عبد العزيز) بشكل أخص ما جعلها تكون أكبر أسرة على مستوى العالم من حيث عدد أفرادها، إذ يقدر عددهم بحوالي 22000 فرداً (يماني، 2014). حولها هذا من مجرد عائلة مالكة إلى ما يشبه قبيلة مالكة، وفي نفس الوقت أدى إلى زيادة الصراع والمنافسة داخل البيت السعودي، وكما أدت الصراعات الداخلية في الماضي إلى زوال الدولة السعودية الثانية في سبعينيات القرن التاسع عشر حتى أعاد احياها الملك عبد العزيز، الذي لم يسلم هو الآخر من منافسة من إخوته وأبناء عمومته — لاسيّما العرايف — قبل أن تستقر بيده الأمور، ما سمح له — كما تقول الباحثة السعودية مي يماني — بتأسيس خط نسب واضح لا نزاع عليه للخلافة عبر أبنائه (آل عبد العزيز) (يماني، 2011).

هذه الطريقة التي اعتمدها ابن سعود لتفادي الصراع ما لبثت أن ظهر أنّها غير كافية لكبحه، فما هي إلا فترة قصيرة على وفاة الملك المؤسس حتى بدأ الصراع على الحكم مرة أخرى يدب بين أبنائه (36 من الأبناء الذكور). وللإشارة، فقد حكم المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على يد الملك عبد العزيز سنة 1932 إلى غاية وقتنا هذا سبعة ملوك، وباستثناء الملك المؤسس، فإن الستة الباقين كلهم أبناءه، كانت أطول فترة حكم مع الملك فهد، وأقصرها حتى الآن مع الملك خالد، إذ يستمر الملك في الحكم

مدى الحياة إلا في حالات استثنائية فإنه يمكن استبداله بغيره، لم يحدث هذا سوى مرة واحدة مع الملك سعود، ثاني حكام للمملكة العربية السعودية حين تم استبداله بالملك الفيصل.

المحور الثاني

صراع الأجنحة داخل البيت السعودي

دفعت التجربة المريرة التي مرت بها الدولة والأسرة عقب سقوط الدول السعودية الثانية الملك عبد العزيز (المؤسس) للاجتهاد بغية الحيلولة دون تكرار تجربة أسلافه كما أشرنا سابقاً، حيث سعى بنفسه لإقامة آليات للحكم غير رسمية تضمن تماسك الأسرة واستقرار الأوضاع (لاكروا، 2012، ص 21). لاسيما وهو يدرك خطورة مشكلة الخلافة وما كان لها من آثار وخيمة في الماضي، فمن بين أربعة عشرة خلافة في الحكم السعودي تمت ما بين (1734-1891)، ثلاث فقط تمت بدون أي نزاع، أما البقية فشهدت كلها إما اغتيايات أو حروباً أهلية (كشيشيان، 2002، ص 21).

مع ذلك، ورغم المجهودات التي بذلها ابن سعود لتفادي الصراع الداخلي (تحويل انتقال السلطة من العمودية إلى الأفقية) بين أبناء الأسرة الواحدة، غير أنه سرعان ما بدأ التنافس والصراع بين الإخوة للسيطرة على الملك. كانت أولى مظاهره بين الملك سعود وولي عهده. فبعد وفاة الملك المؤسس تولى ابنه سعود الحكم، وهو الأكبر سناً بين إخوانه عام 1953 بوصية من أبيه (كان ولياً للعهد 1932) الذي حدد الحكم وراثياً في أبنائه على أساس العمر، وكان الابن الثاني فيصل ولياً للعهد. ما جعل انتقال السلطة سلساً لصالح الملك سعود ودون أية مواجهة أولية تذكر مع إخوانه غير الأشقاء. وتقاسم سعود وفيصل في السنوات القليلة اللاحقة السلطة والمسؤوليات وفق ما تسنى لهما، حيث عمد سعود على تعزيز قاعدة حكمه ضمن صفوف العائلة بينما سعى فيصل إلى التركيز على مجلس الوزراء، حينذاك بدأت تظهر أولى ملامح الانقسام من خلال التعيينات إذ كان من مؤيدي فيصل ابنه عبد الله وزير الداخلية، وأخويه فهد وزير للتعليم، وسلطان وزير المواصلات (خليل، اغتيال الملك فيصل والخلافة السعودية، الفصل 02)، إضافةً إلى الأخ الآخر خالد.

مقابل ذلك، عين الملك سعود أبنائه (الملوك الصغار) في مناصب حساسة على غرار قيادة الحرس الوطني (سعد) وقيادة الحرس الملكي (بندر ومنصور) ووزير الدفاع (فهد ومحمد) وأمير منطقة الرياض (بدر)، وأمير مكة ورئيس الديوان الملكي (عبد الله) ما أثار قلق إخوته إزاء ميله لحرمانهم من المناصب الحكومية البارزة، وقد خشى الكثيرون منهم أن تكون هذه التعيينات إشارة إلى نيته في نقل الخلافة إلى ذريته بدل إخوته والانفراد بالمجد (خليل، اغتيال الملك فيصل والخلافة السعودية، الفصل 03).

نجمت عن هذه الحوادث ظهور قوى جديدة في صناعة القرار السعودي، تجلت بوضوح مع احتدام الصراع بين كل من الملك سعود وولي عهده حول إدارة الحكم، أين كان للتحالفات داخل البيت الملكي دور مهم في قلب موازين القوى لصالح طرف معين. ففي هذه الفترة انقسمت الأسرة السعودية الحاكمة إلى ثلاث دوائر متصارعة على السلطة. حيث كان الملك يستند إلى مجموعة من

الأمرء وبعض شيوخ القبائل، بينما حظي فيصل بمساندة مجموعة أخرى من الأمرء والكثير من علماء الدين (يعود نسبة لجهة أمه إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب) وتجار الحجاز المتنفذين، أمّا الفئة الثالثة، فتزعمها الأمير طلال المتمتع بتأييد فئة المثقفين الناشئة من خريجي الجامعات الأجنبية وعدد من الموظفين الكبار، وهي التي انبثق منها لاحقاً ما سُمي بالأمرء الأحرار (1958-1964) (الجهني، 2005).

يكمن المُشكل الأساسي في النظام السعودي في كيفية انتقال السلطة في ظل جيل يتكون من عدد كبير من الأبناء من زيجات متعددة، يتميّز بتقارب السن ومبدأ الخلافة الأفقي (بين الإخوة أبناء الملك المؤسس) الجامد. كما أنّ اتساع الأسرة من حيث العدد (عوائل داخل العائلة) وعدم وجود آليات واضحة لانتقال السلطة يزيد من حدة التنافس والصراعات بين الأمرء من أجل الجلوس على العرش. لهذا، لطالما كانت التحليلات لوصف الترتيبات السياسية داخل البيت الملكي يعترضها الكثير من الغموض واللبس وعدم الدقة. وإن كان التحليل التقليدي الشائع يقسمها إلى كتلتين متصارعتين من أبناء الملك المؤسس، وهي: السُديريون السبعة، هو مُسمى يُطلق على سبعة من أبناء الملك عبد العزيز من زوجته حصة بنت أحمد السُديري، وغير السُديريين.

مع أنّ هذا التحليل مهم ولا يُمكن إغفاله إلاّ أنّه لا يُعتبر قاعدةً عامة تصدق في كل الفترات، فقد يتحول الصراع بين السُديريين السبعة أنفسهم، ويصبح هذا التحليل القائم على أساس المعارضة الثنائية عاجزاً عن وصف التغيّرات الديمغرافية والسياسية ضمن الفريق السُديري الحاكم، فالمعارضة الثنائية تفترض أنّ تضامن الرابطة الأمومية (حصة بنت أحمد السُديري) هو أساس التضامن السياسي لكّتها تغفل أنّ التضامن الناجم عن القرابة سواءً كانت أمومية أو أبوية النسب تتجلى دائماً في سياقات تاريخية وسياسية معينة (ارتس، ونونمان، 2013، ص 231).

من هذا المنطلق، اعتمدنا في تحليل دواليب ودهاليز السياسة داخل البيت الملكي من قاعدة وجود أجنحة وعصب (دوائر النفوذ) متصارعة تحاول السيطرة والتفرد بالمجد، وهو نفس التحليل الخلدوني القائم على تغلب عصبية قوية على باقي العصبية الأخرى ضمن حلقة حلزونية مُستمرة. وعليه، كل مرحلة من تاريخ المملكة كانت فيها أجنحة قوية مسيطرة تستمد قوتها من الغالب في الملك أو بالقرب منه وأجنحة معارضة تسعى للوصول إلى السلطة، وأخرى ضعيفة وهامشية نتيجة لعوامل ذاتية فيها أو جرى تهميشها بعدما كانت في السلطة.

على أساس هذا التحليل الانقسامي كانت دائرة أو جناح الملك سعود أوّل دائرة للنفوذ، تلاها دوائر أخرى، وفيما يلي تفصيل ذلك:

1- دائرة الملك سعود (1953-1964)

يُعتبر الملك سعود أكبر أبناء المؤسس بعد وفاة أخيه الشقيق تركي الأول سنة 1919، حكمت هذه الدائرة من عام 1953 إلى غاية عام 1964، تميّز حكمه بصراع حاد على السلطة بينه وبين ولي العهد فيصل وجماعته مما أدى بدوره إلى انقسام داخل البيت السعودي الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على السياسات السعودية داخلياً وخارجياً إلى أنّ حُسم الصراع لصالح الطرف الثاني المتمثل في فيصل، فعلى الرغم من أنّ انتقال السلطة من الملك المؤسس إلى سعود كانت بطريقة سلمية كما

أشرنا سابقاً، غير أنّ اتجاه سعود إلى تقوية مركزه من خلال عائلته الصغيرة (أبنائه) على حساب الإخوة جعلهم يشعرون بالقلل والخوف ويتحالفون مع فيصل لوقف أية نية من سعود لنقل الحكم إلى الأبناء بدل الأعمام.

يظهر هذا الشك والريبة – اللذان يُعدان أمراً طبيعياً – من خلال إقدام سعود على تَعِينِ أبنائه حديثي السن وعديمي الخبرة نسبياً في بعض المناصب الحساسة كقيادة الحرس الوطني، الحرس الملكي، رئاسة الديوان الملكي، وزارة الدفاع. كما اعتمد على الدوائر القبليّة والتجارية لمساندته في صراعه مع فيصل وجماعته، إضافةً إلى ما يعرف بـ: الأمراء الأحرار، الذين تحالف معهم بصفة مؤقتة وكخيار تكتيكي فقط لا غير (كشيخيان، 2013، ص ص 12-13). ومما يؤكد عزم الملك سعود على إقصاء إخوانه من الحكم محاولته تكرار نفس استراتيجية أبيه المؤسس مع إخوته وأبناء عمومته من خلال الاستكثار من الأبناء والزيجات، إذ كان له أكثر من 53 ابناً و54 بنتاً (الرشيد، 2002، ص ص 86-87).

أما، فيصل ولي العهد السياسي والدبلوماسي المحنك وصاحب الخبرة السياسيّة، فقد حاول إضعاف سلطات أخيه الملك من خلال سيطرته على مجلس الوزراء وتَعِينِ إخوانه (غير الأشقاء) الذين يتقاسمون معه نفس التوجه فيه، أين عيّن فهد – الذي سيصبح ملكاً على البلاد في المستقبل ويرد الجميل إلى فيصل بتَعِينِ بعض أبنائه في مناصب حساسة – كوزير للتعليم، وعيّن سلطان، وهو أخ فهد الشقيق وزيراً للمواصلات، بينما عهد إلى ابنه عبد الله بحقيبة الداخلية (كشيخيان، 2013، ص 12). مع العلم، أنّ المجلس الوزاري في تلك الفترة كان يضم ست وزارات فقط هي: الخارجية، والداخلية، المالية، والدفاع والطيران، والصحة، والمواصلات.

ما يهمننا في هذا السياق كله أنّ صراع الأجنحة استطاع في النهاية إقصاء جناح الملك بطريقة نادرة في الحالة السعودية عن طريق فتوى من العلماء الوهابيين تجبر الملك على النزول عن العرش لأخيه سنة 1964. هذه الحادثة كسرت قاعدة الأكبر سناً إلى الأبد لصالح الجناح الأكثر قوة وهيمنة، وبانتقال الحكم إلى فيصل خرجت دائرة الملك سعود منذ ذلك الحين من الشأن السياسي بحيث لم يعد لها أيّ تأثير يذكر داخل البيت السعودي، ولا زال أبنائهم وأحفاده لحد الساعة يتحملون تبعات الذكريات السيئة التي خلفها والدهم (سلامة، 1980، ص 49) وجددهم، حتّى أنّ بعض أحفاده أصبحوا من أشد المعارضين للحكم السعودي.

2- دائرة الملك فيصل (1964-1975)

بدأت ترسم ملامح دائرة الملك فيصل، وهو ثالث أبناء الملك عبد العزيز الذكور بوصولهِ إلى الملك، وقبل ذلك أثناء الصراع مع دائرة سعود. حكمت هذه الدائرة بشكل مباشر من عام 1964 لغاية عام 1975. بيّد أنّ ما يُميّزها أنّها استمرت ولم تختف بعد وفاة قائدها من خلال أبنائه وأحفاده عكس الدائرة الأولى المقصاة كلياً.

قوة دائرة فيصل راجعةً أولاً إلى شخصيته وإمكانياته الذاتية والسياسية، وإلى التحالفات التي ربطها ثانياً، حيث كان مدعوماً من المؤسسة الدينيّة الوهابيّة وبالتحديد من آل الشيخ، فهم أحواله، إضافةً إلى الدعم الذي لقيه من قبل السُديريين السبعة بسبب تحالفه معهم، وبسبب مصاهرة فيصل

لآل السديري، وهم القبيلة الكبيرة والقوية داخل المملكة، فقد تزوج من سلطنة بنت أحمد السديري أخت حصة بنت أحمد السديري والدة السديريين السبعة (Kechichian, 2001, p 297)، هذه الأخيرة كانت صديقة مقربة من زوجة فيصل عفت الثنيان آل سعود (القحطاني، 1988).

إضافة إلى ذلك قوى فيصل علاقته مع أخيه سلطان وزير الدفاع بعملية المصاهرة أيضًا، فأحدى زوجات سلطان، ليلي الثنيان أخت زوجة الملك فيصل المفضلة عفت الثنيان (القحطاني، 1988). لعبت هذه العوامل وعلى رأسها المصلحة والوعود التي أعطاها فيصل لفهد وإخوته بتبوء أعلى المناصب دورًا مهمًا وأساسيًا في نجاح واستمرار هذه الدائرة عبر أجيال وأحفاد الملك فيصل، فرغم أنها لا تحكم غير أنها تبقى قريبة جدًا من دوائر صنع القرار وجناحًا طامحًا إلى الحكم (ارتس، ونونمان، 2013، ص 231). ساعدهم على هذه الاستمرارية السمعة الحسنة التي ورثوها عن أبيهم وجدهم (تلقبوا باسم الفيصل) والتكوين العلمي الجيد الذي حظوا به. وبهذا، نجحت هذه الدائرة في أن تصبح طرفًا قويًا في معادلة الحكم داخل السعودية حيث استمر سعود الفيصل في منصبه في وزارة الخارجية من عام 1975 إلى عام 2015، ونفس الشيء مع تركي الفيصل، الذي تقلد منصب رئيس الاستخبارات العامة السعودية منذ سنة 1977 إلى غاية 2001، وبعدها سفيرًا للرياض في بريطانيا حتى 2005، ثم سفيرًا في الولايات المتحدة الأمريكية حتى 2007، وحاليًا هورئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. أمّا، خالد الفيصل فقد تولى منصب حاكم عسير ومكة ثم مسؤولًا عن تموين المملكة بالماء، وبعدها وزيرًا للتربية والتعليم، وحاليًا هو مستشار الملك سلمان ورئيس اللجنة المركزية للحج. ولا تكتف هذه الدائرة النشطة بالأبناء بل انتقل نفوذها إلى أحفاد الملك فيصل، حيث تم تعيين بندر بن خالد الفيصل مستشارًا بالديوان الملكي بمرتبة وزير. وتعين عبد العزيز بن تركي بن الفيصل نائبًا لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة.

3- دائرة الملك خالد (1975- 1982)

حكم الملك خالد بعد اغتيال الملك فيصل إلا أن دائرته عكس الدائرة السابق لها لم تستطع أن تفرض نفسها رغم امتلاكها بعض المقومات الهامة للقوة والنفوذ، كانتسأهم من جهة الأم إلى فرع الجلوي البالغة النفوذ في الأحساء وأسبقية السن، فمحمد (سلامة، 1980، ص 49). وأخوه الشقيق خالد يحتلان المرتبة الرابعة والخامسة في ترتيب أبناء الملك المؤسس، ناهيك عن مشاركتهم في عملية التوحيد، لكن بعض الأمور الشخصية المتعلقة بالأخوين الشقيقين أضعفت من هذه الدائرة.

كما كان للملك خالد مئزتين قويتين جدًا لم يحسن استغلالهما، الأولى، علاقاته بالقبائل التي رحب به كثيرًا. والثانية، علاقته القوية والطيبة مع هيئة كبار العلماء (ليسي، 2011، ص 421). غير أن شخصية خالد غير القوية ومرضه جعلت عملية صياغة السياسات العامة وصنع القرار ليست بيده فقط، فعكس الملك فيصل الذي كان الرقم واحد في الدولة، فإن خالد لم يعد الوحيد بل أن ولي عهده فهد، ومن رواءه الجناح السديري أصبح يستأثر بجزء مهم من الصلاحيات والقرارات (صنيتان، 2005، ص 81). إلى درجة أصبح يُقال فيها أن الملك خالد عادةً ما يقوم بالتصديق فقط على القرارات التي يتخذها ولي العهد (ليسي، 2011، ص 421).

يبقى أنه رغم وفاة الملك خالد منذ فترة طويلة إلا أن أبناء هذه الدائرة على قلتهم ليسوا مقصيين كلياً من المشاركة في الحكم، فقد تم إسناد بعض الوظائف بين الحين والآخر إلى أبناء هذه الدائرة حتى لا تتحول إلى المعارضة بحيث صادف أن تولى فيصل بن خالد إمارة منطقة عسير منذ 2007 إلى غاية الآن.

4- دائرة الملك فهد (1982-2005)

تولى الملك فهد السلطة بشكل رسمي عام 1982 بعد وفاة الملك خالد، وهو أكبر السُديريين السبعة وقائدهم وأول ملك سعودي يتلقب بخادم الحرمين الشريفين (عام 1986)، حكم فهد ودائرته لمدة 23 عامًا، وهي أطول فترة حكم ملك سعودي لحد الساعة. كما تولى قبل تنصيبه ملكًا عددًا من الوزارات على غرار المعارف عام 1953، الداخلية عام 1962، وترأس العديد من المجالس الهامة، مثل: المجلس الأعلى للبترول والمعادن، والمجلس الأعلى للجامعات، والمجلس الأعلى لرعاية الشباب، واللجنة العليا لسياسة التعليم، واللجنة العليا لشؤون الحج، فهو على هذا صاحب خبرة مهمة في التسيير. استطاع فهد أن يتجاوز بعض إخوانه الأكبر سنًا ويكسر هذه القاعدة، وإلى غاية عام 1995 كان الرجل الأول في المملكة لكنّ عندما تعرض إلى جلطة دموية — عام 1995 — منعتة من أن يمارس الحكم على الوجه المطلوب ظهرت أزمة داخل البيت السعودي الحاكم حيث غاب رأس النظام، ما جعل مضواوي الرشيد، تعتقد أنه منذ منتصف التسعينيات حتى اعتلاء الملك عبد الله العرش كان يحكم المملكة خمس دوائر نفوذ (مركزية) تحتوي كل منها نواة أو أمير أو أفراد مهمين، والدوائر الخمس هي (ارتس، ونونمان، 2013، ص 231):

- 1) دائرة الملك فهد بن عبد العزيز من خلال أولاده،
- 2) دائرة ولي العهد عبد الله بن عبد العزيز،
- 3) دائرة الأمير نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية،
- 4) دائرة الأمير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع،
- 5) دائرة الأمير سلمان بن عبد العزيز، أمير منطقة الرياض السابق والملك الحالي.

رغم هذا التفكك وكل ما ينتج عنه من تشتت وضعف داخل البيت الملكي إلا أن عدم توافق البيت الداخلي وبالأخص دوائر النفوذ على نقل السلطة لولي العهد آنذاك عبد الله بن عبد العزيز (غير سُديري) أبقى الأمور على ما هي عليه حتى وفاة الملك عام 2005. أي بمعنى أن أزمة النظام استمرت لحوالي 10 سنوات كاملة، نتج عنها خلل كبير في انتقال سلس للسلطة وفراغ حقيقي شغلته بصفة مؤقتة فصائل مُتعددة تدور حول أمراء يتنافسون تارة ويتعاونون وتارة أخرى مما يؤدي غالبًا إلى التردد وانعدام الكفاءة والآراء المتضاربة (ارتس، ونونمان، 2013، ص 241).

بقيت دائرة الملك فهد فاعلة رغم عجزه عبر نجله الأصغر المثير للجدل عبد العزيز بن فهد وأنجال آخرين نافدين، فمنذ مرض أبيه اضطلع عبد العزيز بدور الناطق الرسمي باسم الديوان الملكي، كما كان يمثل القناة الوحيدة والمباشرة للوصول إلى الملك المريض حتى بالنسبة لولي العهد، الذي كان يتوجب عليه المرور على عبد العزيز في حالة رغبته بلقاء الملك (ليسي، 2011، ص 319). لكن صغر سنه (كان عمره 25 سنة آنذاك) وتهوره الواضح ربما له صورة سلبية لدى البعض في البلاد (ارتس، ونونمان،

2013، ص 243). أضف إليها الإشاعات التي حيكت حوله ما جعل هذه الدائرة تفقد الكثير من مصداقيتها وسمعتها.

الواقع، أنَّ الأمير الشاب عبد العزيز لم يعد يتمتع بالنفوذ الذي كان له أيام والده، ففي عام 2011 تم إغائه من رئاسة ديوان رئيس مجلس الوزراء مع إبقائه في منصب وزيراً للدولة وعضواً في مجلس الوزراء، ليتم اعفاه عام 2014 مرة أخرى من منصبه كوزير للدولة وعضو مجلس الوزراء وعمره لا يتجاوز 43 سنة، مما جعله لا يمارس أية مسؤولية سياسية ومقصى من الدوائر النافذة، بيداً أنَّ عبد العزيز يملك طموحاً كبيراً في الوصول إلى السلطة (جرى اعتقاله ضمن مجموعة الأمراء الأقوياء الذي يُشكّلون تهديداً على محمد بن سلمان)، فليس من الغريب أن تكون له عودة، فالرجل له العديد من نقاط القوة التي تحسب له، فهو يملك تجربة محترمة في إدارة شؤون الحكم (حوالي 10 سنوات) مقارنة بأقرانه من الأحفاد، وفي سن مناسبة وصحة جيّدة، علاوة على ذلك، تربطه علاقات وتحالفات جيّدة مع بعض القوى الاجتماعية الفاعلة في السعودية.

كما يملك نفوذاً جيّداً بين أوساط السُديريين أو كما يُطلق عليهم "أخوال الملوك"، والذين يحتلون مناصب مهمة داخل المملكة، سيدعمه من خلال أحيائه سنّة جده المؤسس من خلال تقوية التحالف القبليّ بعملية ماهرة تمت عن طريق زواجه من الجوهرة بنت سعد السُديري، ففي مجتمع يغلب عليه الطابع القبليّ يكون لهذا النوع من التحالفات أثرٌ كبير، خاصةً بالنسبة لأمر يتطلع إلى القوة والنفوذ، وكمثال على هذا يمكن أن نستشهد بحياة بندر بن سلطان والمعاناة التي واجهها والتميّز نتيجة لأنّه ابن لجارية، إذ يقول: "لم تكن أمي قريبة لأيّ زعيم قبليّ يمدني بالقوة ولا من أسرة مالكة" (سيمبسون، 2010، ص 28). أمّا الخطوة الثانية التي أقدم عليها من أجل تدعيم مكانته ونفوذه داخل الأسرة المالكة كانت عقد قرانه سنة 2010، مع العنود بنت فيصل بن مشعل، وهي حفيدة مشعل بن عبد العزيز رئيس هيئة البيعة.

وعموماً، يُمكننا القول أنَّ دائرة فهد لم تعد بالقوة والتأثير التي كانت عليها سابقاً، فقد تغير موقعها بالتدرج من المركز إلى الهامش، فهي لا تعدو أن تكون حالياً دائرة طامحة إلى الحكم تملك مقومات الرجوع.

5- دائرة الملك عبد الله (2005-2015)

الملك عبد الله، الابن الثاني عشر في الترتيب من أبناء الملك عبد العزيز الذكور، تولى الحكم بصفة فعلية بعد وفاة فهد عام 2005 إلى غاية عام 2015، رغم بعض العراقيل ونقاط الضعف بالنسبة له ولدائته، فهو وحيدٌ بين عدد كبير من الإخوة غير الأشقاء. أمه تنتهي إلى قبيلة شمّر المشهورة التي كانت في صراع مع آل سعود وانهزمت، إضافةً أنَّ له عددًا محدودًا من الأبناء الذكور الذين يشغلون المناصب الهامة، فأغلبهم يشتغلون في الحرس الوطني ما جعل عدد مناصريه والموالين له يقتصر على الحرس الوطني التابع له (كشيشيان، 2013، ص 10).

مع ذلك، استطاع أن يُعوض هذا النقص من خلال السمعة الحسنة التي يملكها داخل المجتمع والأسرة الحاكمة، فهو معروف كرجل إصلاحٍ دون أن يمس هذا تدينه كوهّابي حقيقي يظهر دائماً تمسكه

بالتقاليد البدوية (ليسي، 2011، ص 307-311). أتاحت له هذه الميزة أن يندسج علاقات جيدة مع القبائل لاسيما أنه سيطر على الحرس الوطني (الجيش القبلي) منذ زمن طويل، والذي تحول إلى المصدر الرئيسي لقوته وقوة دائرته.

يُشير بعض العارفين بخبايا القصر الملكي أنّ الملك عبد الله كان يمثل نوعًا من الأمل داخل العائلة، حيث أنّ جزءًا كبيرًا من جناحه كان يتكون من الأمراء الساخطين على الجناح السديري (إدارة البحوث والدراسات، 2016، ص 13). كما كان يمثل الأمل خارجها إلى درجة أنّ المؤرخ والصحفي البريطاني روبرت ليسي (Robert Lacey) يذكر في كتابه: المملكة من الداخل، أنّ أسامة بن لادن كان يُفكر في العودة إلى المملكة، إذا تولى عبد الله العرش، لم يتحقق هذا الأمر أكيد لكنه يعطينا صورةً للمكانة التي كان يحتلها هذا الرجل حتى عند أكثر الناس عداوة للنظام السعودي (ليسي، 2011، ص 308).

لجأ الملك عبد الله الذي شغل منصب قائد الحرس الوطني لفترة طويلة (1963-2010) إلى الآليات نفسها للحفاظ على دائرته من خلال تكرار استراتيجية والده في تعدد الزوجات من بنات القبائل، فضم بين زيجاته الكثيرة، الشعلان من قبيلة عنيزة، والفايز من قبيلة بني صخر، والجربة من الفرع العراقي لقبيلة شمّر (الرشيد، 2009، ص 113). إضافةً إلى اعتماده على أقاربه رغم قتلهم، فابنه متعب تولى منصب نائب قائد الحرس الوطني، وبعدها قيادته عام 2010، ثم وزيرًا له. كما عين الملك منذ توليه العرش أبنائه في مواقع مسؤولية: عبد العزيز، كنائب وزير الخارجية، وتركي كأمر لمنطقة الرياض، ومشعل أميرًا لمنطقة مكة بيّد أنّ متعب يعد الوحيد الذي استمر في منصبه كوزير للحرس الوطني بعد وفاة والده بينما تم إقصاء اخواته (تركي، مشعل) ما يؤكد أنّ تحكم متعب في الحرس الوطني كما كان أبوه من قبل أكسبه ورقة ضغط مهمة يحسب لها حساب (ارتس، ونونمان، 2013، ص 246)، ألا أنّها كما أتضح غير كافية فبتاريخ 04 نوفمبر 2017 في خطوة كانت متوقعةً — من قبل الكثير من المحللين — تم إعفاء وزير الحرس الوطني متعب بن عبد الله من منصبه وتعويضه بالأمير خالد بن عياف، لتكون بذلك آخر أوراق دائرة الملك عبد الله القوية قد سقطت هي الأخرى.

6- دائرة الأمير سلطان بن عبد العزيز

يعد سلطان بن عبد العزيز الابن الخامس عشر من أبناء الملك عبد العزيز الذكور وهو من السديرين السبعة، تولى منصب وزير الدفاع لنصف قرن من الزمن منذ عام 1962 حتى وفاته عام 2011 مما يدل على النفوذ والوزن الذي لديه داخل النظام، إضافةً إلى العلاقات القوية التي يملكها مع الغرب خصوصًا مع الأجهزة الأمنية والشركات المصنعة للأسلحة. عينه الملك عبد الله بعد توليه الحكم وليًا للعهد مع احتفاله بحقيبة الدفاع بحيث كان من الشخصيات القوية داخل العائلة ومرشح فوق العادة ليكون ملكًا.

استطاع أن يوسع دائرة نفوذه من خلال أبنائه، فخالد الابن الأكبر له كان قائد القوات العربية في عملية عاصفة الصحراء لتحرير دولة الكويت تم تعيينه من طرف الملك فهد مساعدًا لوزير الدفاع والطيران والمفتش العام للشؤون العسكرية بمرتبة وزير عام 2001 حتى عام 2011، السنة التي توفي فيها

أبوه. أسفر هذا الحادث الأخير عن تغيير في ميزان القوى، فقد أصدر الملك بعدها أمراً ملكياً بتعيين سلمان بن عبد العزيز وزيراً للدفاع مكان الأمير المتوفى مع الإبقاء على خالد نائباً لوزير الدفاع بمرتبة وزير إلى حين. أين كان عام 2013 فترة حاسمة في المستقبل السياسي للأمير خالد، إذ تم عزله فيما ليخلفه في منصبه فهد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن آل سعود لفترة وجيزة لا تتجاوز السنة، ليخلفه هو الآخر أحد أبناء الأمير سلطان (سلمان بن سلطان) لفترة أيضاً، والذي تم اعفائه عام 2014، وتعيين الأمير خالد بن بندر بن عبد العزيز آل سعود.

أما ابنه الثاني بندر، الرجل القوي وصاحب العلاقات المميز مع الغرب، فقد كان سفيراً للرياض في واشنطن منذ عام 1983 حتى عام 2005 ما جعل لديه نفوذاً واسعاً في الولايات الأمريكية المتحدة حيث تمكن من خلال فترة عمله الطويلة من ربط صداقات شخصية مع زعماء الولايات المتحدة وصانعي السياسات فيها (كان يُدعى باسم بندر بوش).

بعد تعيين والده الأمير سلطان ولياً للعهد في عام 2005، صدر مباشرةً أمر يقضي بتعيين سلطان رئيساً للاستخبارات العامة، إضافةً إلى منصبه كأمين عام لمجلس الأمن الوطني إلى غاية تاريخ 15 أبريل 2014 أين صدر أمر ملكي بإعفائه من منصبه كرئيس للاستخبارات السعودية ربما لاعتلال صحته (لم يُشاهد علناً منذ أن أجرى عملية في كتفه)، وسط مزاعم حول عدم تمكنه من تقديم حل مُرضٍ للصراع السوري، وانتقلت حقيبته إلى يوسف الإدريسي (من خارج العائلة المالكية) (ماسون، 2014). وبعد أقل من سنة من تنحيته، وبالتحديد في 29 يناير 2015، أصدر الملك الجديد سلمان قرارين لهما دلالة سياسية مهمة، الأول: هو مرسوم ملكي يقضى بإعفاء بندر من منصبه كرئيس لمجلس الأمن الوطني السعودي ليتولى رئاسته بنفسه، أما الثاني: فهو حل هذا المجلس في نفس اليوم واستبداله بمجلس الشؤون السياسية والأمنية.

بعد خروج (إقصاء) بندر من المسؤولية ومن قبله أخوه غير الشقيق خالد (عضو مجلس البيعة)، وعلى الرغم من بقاء فهد بن سلطان كحاكم لمنطقة تبوك، يُمكن القول، أنّ آخر الأوراق الراححة فيما يعرف بدائرة سلطان قد سقطت ما جعلها تتحول من مركز صناعة القرار إلى الهامش، وفي أكثر الحالات إلى دائرة دعم حيث تم مؤخراً تعيين بعض شباب هذه الدائرة في بعض المناصب كي لا تتحول إلى المعارضة في حالة إحساسها بالإقصاء والتهميش، إذ عُين خالد بن بندر بن سلطان سفيراً للمملكة لدى ألمانيا، وعبد الله بن خالد بن سلطان مستشاراً بالديوان الملكي.

7- دائرة الأمير نايف بن عبد العزيز

نايف بن عبد العزيز الابن الثالث والعشرون من أبناء الملك المؤسس، وهو أحد السُديريين السبعة، شغل منصب وزير الداخلية خلال الفترة الممتدة من (1975-2012)، وولياً العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء بعد وفاة شقيقه الأمير سلطان — من 27 أكتوبر 2011 إلى غاية وفاته في 16 يونيو 2012 —. ارتكزت نقطة نفوذ نايف إضافةً إلى التحالف القوي الذي شكّله مع أشقائه على وزارة الداخلية، فمن خلال إشرافه الطويل عليها جعلها تتحول إلى مصدر قوته الرئيسية، حيث يقال إنّ السعوديين كانوا يعتقدون أنّ الأمير نايف يحكم البلاد (فترة مرض الملك فهد) بسبب التصور السائد أنّ وزارته تعمل

كمجموعة شبه مستقلة قادرة على الوقوف في وجه القرارات والسياسات التي تحول من تحكم نايف في المسائل المحلية المهمة.

وما يزيد من قوة نايف ومجموعته عامل القرابة الموجود بين موظفين مدنيين مخلصين وقوة أمنية ضخمة (مخابرات وشرطة). ونتيجة لثقل نايف في توازن القوى داخل البيت الملكي عُين ابنه محمد بن نايف (ولي العهد السابق) نائب لوزير الداخلية عام 1999، بمرسوم ملكي طبعًا، ليترقى سنة 2012 في منصبه ويصير وزيرًا للداخلية مزيحًا عمه الأمير أحمد من على رأس الوزارة.

ومع اعتلاء سلمان العرش عام 2015، صدر أمر ملكي منه باختيار محمد بن نايف وليًا لولي العهد وتعيينه نائبًا ثانيًا لرئيس مجلس الوزراء، ووزيرًا للداخلية. وفي نفس السنة صدر أمر ملكي آخر باختياره وليًا للعهد مكان عمه مقرن، وتعيينه نائبًا لرئيس مجلس الوزراء، وزيرًا للداخلية، ورئيسًا لمجلس الشؤون السياسية والأمنية. ومن نقاط القوة التي كانت عند محمد بن نايف (ولي العهد السابق) أنه يتمتع بسمعة حسنة في السعودية وبالاحترام داخل الأسرة المالكة بسبب الحرب الشرسة التي خاضها ضد الإرهاب والجماعات المتطرفة داخل السعودية، كما يملك علاقات جيّدة مع الغرب، وبالتحديد الولايات المتحدة، أين كان الشخصية الثانية بعد الملك سلمان من حيث التأثير ضمن أربع شخصيات مؤثرة في الحكومة السعودية حسب ما ورد في تقرير أعدته صحيفة النيويورك تايمز (The New York Times) (Bouchard, 2016).

غير أنّ هذا لم يمنع — عندما كان وليًا للعهد — أن يكون محمد بن نايف سوى رجل مرحلة فقط، فعدم إنجابه لأبناء من الذكور يشكّل نقطة ضعف تحسب عليه وتحرمه من استراتيجية مفادها دعم النفوذ، من خلال الاعتماد على الأبناء في المراكز الحساسة. فهو لا يُشكّل خطرًا كبيرًا على ولي العهد محمد بن سلمان ذو الثلاثين ربيعًا فقط، مقابل محمد بن نايف الذي يقارب الستين من العمر. مع ذلك، لم يُعق هذا وجود منافسة شديدة بين الرجلين القويين داخل النظام حول النفوذ، أين نشرت صحيفة شؤون خليجية حوارًا مع الباحثة السعودية مضايوي الرشيد، التي قالت: "أنّ محمد بن سلمان (وزير الدفاع ونجل الملك السعودي) لم ينجز أيّ شيء على عكس ابن عمه محمد بن نايف، والحرب على اليمن فرصة ثمينة لأنّ يتوج نفسه كقاهر إيران أو بالأصح الحوثيين وجيش علي عبد الله صالح، فهو بحاجة لنصر عسكري حتى يتساوى مع ابن عمه محمد بن نايف، وبذلك يضمن لنفسه موقعًا ما بعد وفاة والده، ولا يواجه مصير الآخرين من أولاد الملوك" (قناة العالم، 2015). وقد أشارت وكالة أنباء فارس، التي يبدو أنّها كانت تفضل محمد بن نايف كملك مستقبلي للسعودية، أنه أمام احتدام الصراع بين المُحمديين، تبقى عقدة أمام محمد بن سلمان، وهي الاستخبارات الأمريكية (CIA) التي تميل نحو محمد بن نايف وقد كرمته، ليس ذلك فحسب، بل أنّ بن نايف يمتلك علاقات وثيقة مع العديد من أجهزة الاستخبارات العالمية، ويسيطر على وزارة الداخلية وأمن النظام الداخلي وجهاز مكافحة الإرهاب وأجهزة الاستخبارات، ناهيك عن رجال الدين والقضاة في المحاكم وعملية الصناعة الدينية في المملكة وفق موقع "ميدل إيست آي Middle East Eye" البريطاني (وكالة أنباء فارس، 2017).

من نقاط القوة أيضًا التي كانت لدى محمد بن نايف تلك العلاقة الجيدة مع جزءٍ من المؤسسة الدينية الوهابية المتمثلة في هيئة الأمر بالمعروف (الشرطة الدينية)، والتي كان والده يوليها اهتمامًا خاصًا، لكنَّ يبدو أنَّه تم تجريده من هذه الأداة أيضًا لصالح المؤسسات المقربة من محمد بن سلمان (عبد الحى، 2017)، ففي سنة 2016 قلّصت السلطات السعودية بشكل كبير صلاحيات الشرطة الدينية بعد اكتشافها أنَّ معظم السعوديين الذين انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) كانوا من أفرادها (هندرسون، فيفري 2017).

أما على مستوى الأخوة، فلا يملك ولي العهد السابق سوى شقيقه سعود أمير المنطقة الشرقية، وهو منصب لا يملك ثقلًا سياسيًا كبيرًا لتبقى وزارة الداخلية المصدر الوحيد لنفوذه، خصوصًا بعد التغييرات التي حصلت لموقع ولي العهد ووزير الداخلية بعدما قرر الملك سلمان إلغاء الديوان الملكي لولي العهد أولًا ثم نزع صلاحية الإشراف على التحقيقات الجنائية من وزير الداخلية وضمها إلى الملك عبر وزير عدله، ليتم تنحيته وتعويضه بولي ولي العهد محمد بن سلمان في 21 يونيو 2017. إذ صدرت أوامر ملكية بإعفائه من ولاية العهد ومن منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ومنصب وزير الداخلية مركز القوة لديه، ليتم تعويضه بابن أخيه الشاب عبد العزيز بن سعود بن نايف (مواليد 1983) في وزارة الداخلية.

8- دائرة الملك سلمان (2015- إلى اليوم)

ترتيب الملك سلمان الخامس والعشرون من الأبناء الذكور للملك المؤسس، تعتبر دائرته الأكثر نفوذًا حاليًا والأقوى بعد تولي سلمان (سديري) العرش منذ 23 يناير 2015. أكبر إنجاز حققه لحد الآن كان النجاح في تحويل انتقال السلطة من الأفقية إلى العمودية، حيث تمكن من نقل السلطة من الأبناء إلى الأحفاد، لا سيَّما في ظل وجود بعض أبناء الملك المؤسس على قيد الحياة، والذي كان يقدر عددهم آنذاك بـ اثنا عشرة أميرًا من جهة.

من جهة أخرى، الإقدام على خطوة جريئة جدًا من خلال إقصاء ولي العهد في مناسبتين: الأولى مع مقرن بن عبد العزيز، والذي يعد بمثابة الانقلاب حقيقي لصالح جناح من العائلة حسب ستيفان لاكروا (Stéphane Lacroix)، والمناسبة الثانية كانت مع محمد بن نايف، في حالة نادرة من تاريخ العائلة الحديث بحيث لم يتجرأ أي ملك قبل سلمان على الإقدام على مثل هكذا خطوة قد تمس باستقرار البيت الملكي، هذا داخليًا.

أما على مستوى السياسة الدولية والعلاقات الخارجية، فيرى ديفيد شينكر (David Schenker) أنَّ الانتقال من حكم الملك عبد الله إلى الملك سلمان قد اقترن بتحول ملموس في السياسة الخارجية السعودية، مع أنَّ الملامح الأساسية للموقف الإقليمي الذي تتبعه المملكة لم تتغير، إلا أنَّ صعود الملك سلمان إلى العرش أشار إلى إتباع نهج سعودي أكثر حزمًا لمواجهة سياسة التأمير والتخريب التي تتبعها إيران في المنطقة (شينكر، 2016).

كانت هذه الدائرة تهتم كثيرًا بالسيطرة على الإعلام القديم والجديد وعلى تكنولوجيا المعلومات (ارتس، ونونمان، 2013، ص 247)، من خلال المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق (SRMG)، التي

تعتبر من أهم وأضخم المؤسسات في المجال الإعلامي والصحفي في الشرق الأوسط، كما تسيطر هذه الدائرة على شركات مهمة للاستثمار، أهمها مؤسسة جدوى للاستثمار التي يقودها أبناء الملك (أشهرهم: فيصل بن سلمان وتركي بن سلمان)، والذين يملكون تأهيلاً علمياً جيداً مقارنة بأقرانهم من الأسرة المالكة، أين استطاع عدد من أبناء الملك سلمان، الذين درسوا خارج المملكة بُغية إتقان اللغات الأجنبية والحصول على أرفع الشهادات العلمية بناء سيرة ذاتية مرموقة. فأحدهم أصبح أول رائد فضاء عربي (سلطان بن سلمان)، وآخر أصبح نائب وزير النفط ثم وزير دولة لشؤون الطاقة (عبد العزيز بن سلمان)، والثالث يتولى إمارة منطقة المدينة المنورة (فيصل بن سلمان) (بن هابارد، 2016)، أمّا، تركي الأخ الشقيق لولي العهد محمد بن سلمان، فيشغل منصب رئيس مجلس المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق.

كانت أول خطوة في استراتيجية الملك سلمان بعد اعتلائه العرش هي إقصاء أبناء الملك عبد الله ورجاله الأوفياء (خالد التويجري) مع الإبقاء على متعب بن عبد الله وزير الحرس الوطني والرجل القوي داخل البيت الملكي إلى حين (تم إعفاه واعتقاله في نوفمبر 2017). كما قام بتجميع السلطة كمرحلة أولى في يدي اثنين من السُديريين الأحفاد، ابن أخيه الشقيق محمد بن نايف، وابنه محمد بن سلمان ولي العهد، وزير للدفاع (Lacroix, 2015)، رئيس للديوان الملكي، والمستشار الخاص له مكان خالد التويجري، كما تضمنت استراتيجيته أيضاً إجراء تغييرات هيكلية مهمة، فتم إلغاء (12) جهازاً إدارياً وإنشاء مجلسين يرتبطان تنظيمياً بمجلس الوزراء، الأول: مجلس الشؤون السياسية والأمنية، ويضم (09) وزارات برئاسة وزير الداخلية ولي العهد محمد بن نايف، والثاني: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويضم (21) وزارة برئاسة ابنه محمد (مجموعة مؤلفين، 2015، ص 60). وبهذا، استطاع سلمان أن يحافظ على أهم حقيبتين وزاريتين في المملكة، وهما: الدفاع والداخلية بين أيدي الجناح السُديري رغم إقصاء أبناء سلطان.

تعول هذه الدائرة على ضمان استمرارها من خلال محمد بن سلمان، الذي يحاول الظهور بصورة المُصلح والرجل الحداثي الذي يعيد للمملكة هيبتها ومكانتها الإقليمية تساعده في هذا القنوات الإعلامية التابعة لهم، والتي تهيمن على معظم الصحف السعودية، فقد روجت للأمير باعتباره قائداً مثابراً وعملياً، وأنه أقل اهتماماً من أسلافه بزخرف الملك والسلطان (بن هابارد، 2016). كما أن إشرافه على «الرؤية 2030» تمنحه صورة المخلص للمملكة داخلياً وخارجياً، فضلاً أنّها تُعد آلية لتحقيق طموحه الشخصي (هندرسون، 24 أبريل 2017). فسعيه — من خلالها — إلى تحرير السعودية من النفط وتحديثها، وكونه القاهر لإيران من خلال إشرافه على عاصفة الحزم، وتدعيم نفسه في الخارج من خلال ترأس الزيارات الرسمية ومقابلة زعماء العالم (هندرسون، 13 مارس 2017) في بلدٍ تعتبر السُمعة إحدى الاستراتيجيات المهمة لنجاح أيّ ملك أو أمير أو دائرة، فكل فرع يحاول أن يبني لنفسه سُمعة مهمة تنافس غيره من الفروع، ففي حالة خروج الصراع من السرية إلى العلن يستطيع الفرع الذي يمتلك سُمعة حسنة أن يستولي على السلطة بسهولة ويهمش الفروع الأخرى (الرشيد، 2005، ص 43).

إضافةً طبعاً إلى الدعم الذي يلقاه من والده مما جعله يحسن موقعه بشكل واضح ويزيد من نفوذه في مدة زمنية قصيرة جداً، ما جعل أحد الصحفيين يقول: "أصبح للأمير محمد بن سلمان يدٌ في

كافة جوانب السياسة السعودية، بدءًا من الحرب في اليمن ووصولًا إلى الجهود المبذولة على الصعيد الداخلي بهدف الحدّ من عادات البذخ في الإنفاق بالمملكة العربية السعودية ووضع نهاية لحالة إدمان النفط. علاوةً على ذلك، بدأ بن سلمان في تخفيف وطأة القيود الاجتماعية المفروضة على الشباب" (بن هابارد، 2016). كان آخرها السماح للمرأة بقيادة السيارة، وإقامة الحفلات الغنائية.

بيدَ أنّ هذه الدائرة لم تكتفِ بهذا فحسب، حيث تمّ تعيين خالد بن سلمان ابن الملك وشقيق محمد بن سلمان في: 22 أبريل 2017، سفيرًا للمملكة لدى الحليف الأهم للرياض واشنطن، وتقديمه لوسائل الإعلام الأمريكية كشاب تعلّم داخل الجامعات الأمريكية، نشيط، يحمل أفقًا للعلاقات الأمريكية-السعودية في المرحلة المقبلة (ساسه بوست، مايو 2017). والحقيقة، أنّ خالد بن سلمان يُمكن أن يكون في المستقبل نسخة حديثة من بندر بن سلطان الذي اضطلع بدورٍ نافذ في العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية لأكثر من عقدين من الزمن (هندرسون، فيفري 2017). كما هي محاولة لقطع الطريق على رهان البيت الأبيض على محمد بن نايف وتحويل الأنظار إلى محمد بن سلمان، وتسويقه داخل أروقة العاصمة الأمريكية لخلافة والده على كرسي الحكم (ساسه بوست، أبريل 2017).

ويرى هندرسون في هذا الشأن، أنّه حسب المعطيات والوضع داخل البيت السعودي، فإنّ من المُمكن أنّ تشهد المملكة مرحلة انتقالية أخرى خلال السنوات الأربع المقبلة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنّ الملك السعودي سلمان الذي يتجاوز عمره الثمانين عام (مواليد 1935) يعاني الكثير من الأمراض. وفي هذه الحالة يتمثّل البديلان الأكثر ترجيحًا، إمّا انسحاب محمد بن نايف من السباق بسبب مشاكله الصحية الخاصة، حيث يعاني من السكري ومن بعض أثار محاولة الاغتيال التي تعرّض لها عام 2009، أو إقدام الملك بتغيير لولي العهد ودعم ابنه مكانه (هندرسون، فيفري 2017).

لم ينتظر الملك سلمان كثيرًا هذه المرة لتحقيق هذا التوقع، ففي منتصف سنة 2017 قام بعزل ولي العهد محمد بن نايف واستخلافه بابنه محمد، لينتهي بذلك الصراع الذي كان موجودًا بين المُحمدين لصالح جناح الملك وابنه، الذين يبقى لحد الآن المرشح الأول لخلافة أبيه على عرش المملكة. إذ يبدو أنّ هذه الدائرة فهمت قواعد اللعبة جيّدًا وسعت إلى تطبيقها بحيث أنّها استطاعت أن تضمن موافقة مصادر القوة الأساسية حتّى تقدم على هذه العملية الخطيرة، إذ يرى ديفيد هيرست (David Hirst)، أنّ أيّ أمير سعودي يسعى إلى رضا ثلاثة مصادر للقوة حتّى يصبح ملكًا، وهي من حيث الأهمية: الولايات المتحدة الأمريكية، والعائلة الحاكمة السعودية والشعب السعودي، بالرغم من أنّ هذا الأخير يأتي في ذيل أيّة حسابات تذكر (هيرست، 2017).

يؤكد توقيت عزل محمد بن نايف هذا التصور، فقد أعقب التغيير زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (Donald Trump)، وقبله تعيين أحد أبناء الملك سفيرًا في الولايات المتحدة، ما يقرأ على أنّه ضوء أخضر من الطرف الأمريكي. ومن تمّ جاء تعيين محمد بن سلمان وليًا للعهد ليؤكد على تحسّن علاقة العمل مع واشنطن في أعقاب الضغوط التي تعرضت لها خلال إدارة باراك أوباما (Barack Obama) من سنة 2009 حتّى 2017، خاصةً فيما يتعلق بإيران والاتفاق النووي. كما أنّ حصول الأمير بن سلمان على (31) صوتًا مقابل (03) أصوات – كما أفادت التقارير – لصالح تعيينه الجديد من

قبل أعضاء هيئة البيعة يُشير إلى أنّ معارضة آل سعود الواسعة لدوره الجديد قد لا تكون كبيرة كما كان متوقعًا (هندرسون، يونيو 2017).

الخاتمة:

في نهاية هذه الورقة يُمكننا استخلاص بعض التوجهات العامة للسياسات داخل البيت الملكي السعودي وفق المستجدات الحاصلة ضمن العائلة الملكية لعل أبرزها ذلك التغيُّر الذي حدث في طريقة انتقال السلطة من العمودية إلى الأفقية مع إمكانية استمرار هذا النمط في المستقبل. كما أنّ التوافق داخل البيت السعودي يُعد حالة نادرة للغاية، فالتاريخ الطويل لهذه العائلة بكل النجاحات والاختراقات التي عرفتها لم يجعل عدد أفرادها الطامحين للحكم كبيرًا جدًا فقط، وإنما جعل الصراع بينهم يحتدم أيضًا، خصوصًا في ظل غياب أساليب واضحة ومتفق عليها لانتقال السلطة بين أفراد العائلة. وعليه، قد تكون المرحلة القادمة أصعب بالنسبة لآل سعود ومستقبل الدولة والنظام على الرغم من النجاح المؤقت في نقل السلطة من الأبناء إلى الأحفاد (محمد بن نايف ومحمد بن سلمان)، ثم من الأب إلى ابنه (من الملك سلمان إلى ابنه محمد).

إنّ احتمال تطور الصراع بين أفراد الأسرة الحاكمة إلى مراحل خطيرة يعد أمرًا غير مُستغرب، إذا ما أهمل الجناح المسيطر باقي الأجنحة الأخرى. لذا، فإنّه عادةً ما تلجأ دائرة النفوذ الحاكمة إلى استرضاء باقي الأجنحة أو الدوائر أو جزءٍ منها على الأقل عن طريق إشراكها في بعض المناصب الحكومية أو عدم تهديدها على الأقل، لاسيّما الأجنحة القوية منها التي ترغب في إعادة إنتاج نفسها عن طريق توريث مواقع السيطرة والنفوذ من الآباء إلى الأبناء.

يُعتبر الملك السعودي محور كل سلطة وكل نفوذ، به وحوله تتشكّل دوائر النفوذ القوية والعكس. كما لا توجد قاعدة ثابتة لاختيار الملك السعودي لكنّ هناك عوامل تساهم في زيادة حظوظ أيّ أمير سعودي يرغب في اعتلاء العرش، أولها علاقته بالملك، كما أنّ مكانة ومنزلة أيّ أمير سعودي ترتكز كذلك على قبيلة أمه وتحالفاته مع أفراد الأسرة المالكة الآخرين من الذكور (يماني، 2014). إضافةً إلى ذلك يزيد عدد الأخوة الأشقاء أيّ من أم واحدة من نفوذ أيّة دائرة تطمح في الحكم، في حين لا يُعتبر السن أو الكفاءة والخبرة عاملاً أساسيًا في السعودية لممارسة الحكم.

تُفضل الأسرة المالكة حل الصراعات الداخلية بين أبنائها في السر وتفتادي خروجها إلى العلن قدر الإمكان، فالسرية وعدم الشفافية وتجنب الرسمية هي الصفة الغالبة على عملية صنع القرار في المملكة، وهي كذلك الطريقة المحببة لدى النظام لحل مشاكله باعتبار الحكم والدولة شأنًا عائليًا خاصًا وخالصًا ومكسبًا للعائلة لا يقبل التشارك أو التشاور.

أخيرًا، يتيح إدراك البُعد السوسولوجي للعائلة الحاكمة في السعودية لنا فهمًا أفضل لعملية صنع القرار في النظام السعودي وتوجهاته السياسية، ويسمح لنا أيضًا بالقيام بعملية توقع واستشراف مهمة للنظام السعودي ومستقبله، خاصةً ونحن أمام حالة تُعد فيها العوامل الشخصية المرتبطة بالعائلة بالمفهوم الواسع للكلمة عاملاً مهمًا في جلوس أيّ أمير سعودي على كرسي العرش. ومنه، يُعد الإمام بطبيعة هذه العائلة وتكوينها أساسيًا في أيّ تحليل سياسي يخص الشأن السعودي.

الإحالات والمراجع:

1. إدارة البحوث والدراسات، خريطة القوى السعودية. (2016). إستانبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
2. ارتس، بول، رولانتس، كارولين. (2016). العربية السعودية: مملكة في مواجهة المخاطر (ترجمة: ابتسام الخضرا)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
3. ارتس، بول، نونمان، غيرد (تحرير). (2013). المملكة العربية السعودية في الميزان الاقتصادي السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية. ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
4. الحنبلي، عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي (1983). عنوان المجد في تاريخ نجد. (تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ)، ج 2، ط 4، الرياض: مطبوعات دار الملك عبد العزيز.
5. بن صنيطان، محمد. (2005). النُخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات. ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
6. تابسيل، ر.ف. (2011). معجم الدول والأسر الحاكمة في العالم عبر العصور. (ترجمة: أحمد عبد الباسط حسن)، ج 3، القاهرة: لمركز القومي للترجمة. (سلسلة معاجم وقواميس متخصصة، العدد: 1852)
7. الرشيد، مضاوي. (2002). تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث. (ترجمة: عبد الاله النعيمي)، ط 2، بيروت: دار الساقى.
8. (-، -). (2005). مآزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين، بيروت: دار الساقى.
9. سلامة، غسان. (1980). السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945. بيروت: معهد الإنماء العربي. (الدراسات الاستراتيجية 3)
10. سيمبسون، وليام. (2010). الأمير: القصة السرية للأمير الأكثر إثارة للاهتمام في العالم الأمير بندر بن سلطان. (ترجمة: عمر سعيد الأيوبي)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
11. الغادري، نهاد. [د. ن.، د. ت.]. السياسة الخارجية السعودية الأهداف والأساليب. باريس.
12. فاسيلييف، ألكسي. (2013). تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر إلى غاية القرن العشرين. ط 4، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.
13. كشيديان، جوزيف. (2002). الخلافة في العربية السعودية، ترجمة غادة حيدر، بيروت: دار الساقى.
14. (-، -). (2013). السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية. (ترجمة: محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي)، ج 2، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر.
15. لاكروا، ستيفان. (2014). زمن من الصحوة: الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية. (ترجمة: عبد الحق الزموري)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
16. ليسبي، روبرت. (2011). المملكة من الداخل (تاريخ السعودية الحديث: الملوك - المؤسسة الدينية - الليبراليون والمتطرفون). (ترجمة: خالد العوض)، ط 4، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث.
17. مجموعة مؤلفين. (2015). الثابت والمتحول 2015 الخليج والآخر. (تحرير: عمر الشهابي ومحمود المحمود)، الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية.
18. مقلد، إسماعيل صبري. (1982). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. الكويت: جامعة الكويت.

19. الرشيد، مضاوي. (شهر تشرين الأول / أكتوبر 2009). "السعودية... إلى أين؟ (حلقة نقاشية) ورقة العمل بعنوان: مشروع تحديث الحكم السعودي". المستقبل العربي: العدد 368.
20. "الأزمة الخليجية: هل يُعزل "بن نايف" بتهمة التخابر مع قطر؟". (19 يونيو 2017). وكالة أنباء فارس، شوهده في 19 يونيو 2017، في: <<https://bit.ly/2INIRef>>
21. "الرشيد: النظام السعودي بعدوانه على اليمن يحاول استعادة هيئته المفقودة". (05 أبريل 2015). قناة العالم، شوهده في 17 أغسطس 2017، في: <<http://bit.ly/2JzU6EG>>
22. "محمد بن نايف... الخاسر الأكبر من التغييرات السعودية الأخيرة". (26 أبريل 2017). ساسه بوست، شوهده في 27 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2tZJDbI>>
23. "من هم رجال «محمد بن سلمان» في السلطة؟". (20 مايو 2017). ساسه بوست، شوهده في 27 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2KGKt7J>>
24. بن عبد العزيز، سلمان. (25 أبريل 2008). جريدة الرياض: العدد 14550، شوهده في 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2NENTpH>>
25. بن هبارد، مارك مازيتي. (24 أكتوبر 2016). "نهاية عقود من تقاليد العائلة المالكة إثر صعود نجم أمير سعودي". النيويورك تايمز، شوهده في 23 سبتمبر 2017، في: <<https://nyti.ms/2KGJhkl>>
26. الجهني، سعد. (22 مايو 2005). "مطالب ووعود لم تتحقق". الحوار المتمدن: العدد: 1205، شوهده في 20 يونيو 2017، في: <<http://bit.ly/2Nlf9mW>>
27. خليل، نبيل خليل. (بدون تاريخ). اغتيال الملك فيصل والخلافة السعودية. الفصل 02: الأوضاع الداخلية والاقليمية والدولية. الخلافة بين سعود و فيصل، شوهده في 03 يونيو 2016، في: <<http://bit.ly/2mt48u9>>
28. (-، -). (بدون تاريخ). اغتيال الملك فيصل والخلافة السعودية. الفصل 03: اغتيال فيصل بين الرواية الرسمية ودوافع أمريكا والسديريين، شوهده في 03 يونيو 2016، في: <<http://bit.ly/2JzU6EG>>
29. شينكر، ديفيد. (10 فبراير 2016). "التحول في السياسة الخارجية السعودية". معهد واشنطن، شوهده في 23 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2z4s0NX>>
30. عبد الحي، وليد. (21 يونيو 2017). "التغيير في السعودية: هذا ما كتبته منذ 3 سنوات حتى الآن"، شوهده في 15 أكتوبر 2017، في: <<https://bit.ly/2ILBeOD>>
31. القحطاني، محمد فهد. (1988). دراسة في النظام السياسي وتأسيس الدولة. لندن: الصفا للنشر والتوزيع، في: <<http://bit.ly/2JBmzpt>>
32. البشبيشي، علاء. (31 يوليو 2014). "روبرت ماسون: الخلافة في المملكة.. ماذا تعني لمستقبل السياسة السعودية؟". ساست بوست، شوهده في 20 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2MFDRE4>>
33. وزارة الخارجية السعودية. (18 يوليو 2017). "نشأة الدولة". موقع وزارة الخارجية السعودية. شوهده في: 23 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2KApNhA>>
34. هندرسون، سايمون. (مارس 2015). "من سيكون الملك القادم للمملكة العربية السعودية؟". معهد واشنطن، شوهده في 27 أكتوبر 2017، في: <<https://bit.ly/1h0CqYD>>
35. (-، -). (فيفري 2017). "عبء التاريخ في العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية"، معهد واشنطن، شوهده في 22 أغسطس 2017، في: <<https://bit.ly/2lW1Hkn>>
36. (-، -). (13 مارس 2017). "الأمير الذي يمثل مستقبل السعودية يلتقي إدارة ترامب". معهد واشنطن، شوهده في 27 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2Ngal8O>>

37. (-، -). (24 أبريل 2017). "عام واحد على «رؤية السعودية 2030»". معهد واشنطن، شوهد في 27 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2oHWxXq>>
38. (-، -). (21 يونيو 2017). "الملك الجديد للمملكة العربية السعودية". معهد واشنطن، شوهد في 13 أكتوبر 2017، في: <<https://bit.ly/2KGm6qO>>
39. هيرست، ديفيد. (27 أبريل 2017). "انقلاب في قصر آل سعود.. التهمة". ساسة بوست، شوهد في 10 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2MH3kg5>>
40. يمانى، مي. (07 نوفمبر 2011). "الأمير نايف: قبضة حديدية ورؤية وهابية". DW، ترجمة: إبراهيم محمد علي، شوهد في 25 سبتمبر 2018، في: <<https://bit.ly/2KlzMhQ>>
41. (-، -). (13 فبراير 2014). "آخر السبعة السديريين". ترجمة: مایسة كامل، Project Syndicate، شوهد في 25 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2IMqHT3>>
42. Kechichian, Joseph A. (2001). *Succession in Saudi Arabia*. New York: Palgrave Macmillan.
43. Bouchard, Mikayla. (23/01/2016). "The Big Four in Saudi Arabia's Government." *The New York Times*, accessed on 13/10/2017, at: <<https://nyti.ms/2ILmyPe>>
44. Hearst, David. (05/11/2017). "Things that go bump in the night in Riyadh." *Middle East Eye*, accessed on 16/11/2017, at: <<https://bit.ly/2zIbeDT>>
45. Henderson, Simon. (10/11/2017). "The Palace Intrigue at the Heart of the Qatar Crisis." *foreign policy*, accessed on 16/11/2017, at: <<https://bit.ly/2zs4Gsd>>
46. Lacroix, Stéphane. (19/02/2015). "Arabie Saoudite: une transition sous haute tension." *NEWSLETTER*, accédé le 12/10/2017, sur: <<https://bit.ly/2tJPAub>>

